بحث بعنوان

تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية القائم علي الحقوق

الباحثة

سميرة عبد الحافظ أحمد علي

دارسة الدكتوراه بقسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة أسوان

ملخص البحث:

" تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية القائم علي الحقوق "

في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة، برزت الحاجة إلى تطوير سياسات الرعاية الاجتماعية بوصفها أداة رئيسة لتحقيق العدالة الاجتماعية والاستجابة لاحتياجات الفئات الضعيفة والمهمشة. وقد أصبحت عملية تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية ضرورة علمية وعملية لفهم مدى كفاءة هذه السياسات، ورصد أبعادها وتأثيراتها، ومدى توافقها مع الأهداف التنموية للمجتمع، ويعد تحليل السياسات الاجتماعية مدخلاً رئيسًا لفهم السياقات المختلفة التي تنشأ فيها هذه السياسات، وكيفية صياغتها وتنفيذها وتقييم نتائجها. كما يُمثل أداة معرفية لفحص الفجوات والتحديات التي تواجهها، مما يسهم في ترشيد عملية اتخاذ القرار الاجتماعي وصنع السياسات الفعالة ، يتناول هذا البحث مجموعة من المحاور النظرية والمنهجية التي تُشكل الإطار المفاهيمي لتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية، مع توضيح أهمية وأهداف هذه السياسات، ثم بيان أهمية وأهداف تحليلها، وانتهاءً بمناقشة الدور المهني والعلمي للمخطط الاجتماعي في هذا السياق خاصة من خلال النهج القائم علي الحقوق لتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية ، ويشكل هذا البحث إطارًا مرجعيًا لفهم وتحليل السياسات الاجتماعية في صورتها العامة .

الكلمات المفتاحية: سياسات الرعاية الاجتماعية؛ تحليل السياسات ؛ حقوق الانسان .

Abstract:

"Rights-Based Social Welfare Policy Analysis"

In light of rapid social and economic transformations, the need to develop social welfare policies has emerged as a key tool for achieving social justice and responding to the needs of vulnerable and marginalized groups. The process of analyzing social welfare policies has become a scientific and practical necessity for understanding the effectiveness of these policies, monitoring their dimensions and impacts, and their compatibility with society's development goals. Social policy analysis is a key entry point for understanding the different contexts in which these policies arise, how they are formulated and implemented, and evaluating their outcomes. It also represents a cognitive tool for examining the gaps and challenges they face, which contributes to rationalizing the social decision-making process and formulating effective policies. This research addresses a set of theoretical and methodological axes that form the conceptual framework for analyzing social welfare policies, clarifying the importance and objectives of these policies, then explaining the importance and objectives of their analysis. It concludes by discussing the professional and scientific role of the social planner in this context, particularly through a rights-based approach to analyzing social welfare policies. This research constitutes a reference framework for understanding and analyzing social policies in their general form.

Keywords : Social Welfare Policies; Policy Analysis; Human Rights .

اولا: أهميه وأهداف سياسات الرعاية الاجتماعية :

تساهم سياسات الرعاية الاجتماعية في توجيه الأولويات والأفضليات المتعلقة بخدمات الرعاية الاجتماعية، فغياب أو عدم وضوح سياسات الرعاية الاجتماعية يؤثر سلباً في تحديد الأولويات، لما تتضمنه وتستند عليه تلك السياسات من شرائع سماوية، ودساتير، وقوانين، وتشريعات، وتوجيهات، واتفاقيات دولية هدفها تحقيق المساواة والمواطنة والأمان الاجتماعي، لذلك تعتبر سياسات الرعاية الاجتماعية بمثابة إطار مرجعي لأولويات الرعاية الاجتماعية. (السروجي ط.، ٢٠١٣، صفحة ٢٣١)

كما تؤثر سياسات الرعاية الاجتماعية إيجابياً في أنساق الواقع كالحكومات والمنظمات التطوعية، فوجود تلك السياسات يحدد لتلك الأنساق سياسات فرعية تتدرج من السياسة الأم للمجتمع والتي عرفها واستفاد منها الأفراد والأسر. (Blakemore & and Louise Warwick–Booth, 2013, p. 1)

بالاضافه الي ذلك تجنب سياسات الرعاية الاجتماعية الوقوع في أخطاء نتيجة حدوث التغير الاجتماعي التلقائي العشوائي غير المخطط أو نتيجة الارتجال والتخبط في خطط متناقضة متضاربة لم توضع على أسس فنية سليمة أو نتيجة الاعتماد على الاجتهادات الشخصية وتجاهل رأي الفنيين والمتخصصين . (السروجي، طلعت مصطفى، ٢٠٠٤، صفحة ٢٥: ٢٦)

فسياسات الرعاية الاجتماعية تتضمن فروع من الخدمات الاجتماعية وهي ذراع الدولة المقدم للرعاية وتعتبر مجال تصاعدت فيه عمليات البحث والتحليل مع مرور الوقت وامتدت بشكل موسع أكثر مما كان عليه الامر للوهلة الاولي ، وتعتبر سياسات الرعايه الاجتماعية نقطة البدء بالنسبه للخدمات الاجتماعية المقدمة لأفراد المجتمع تلك الخدمات التي تدور في فلك سياسات الرعاية الاجتماعية وتعمل علي تفسيرها لواقع ملموس داخل المجتمع . (Alcock, Daly, & Griggs, 2000, p. 1)

ثانيا: أهميه وأهداف تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية :

أ- أهمية تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية :

تعتبر سياسات الرعاية الاجتماعية مجال أكاديمي للبحث مثير، وأشبه مايكون هذا المجال بالنسق الضخم الذي يتم التعرف عليه ولكن يصعب وصفه ، فهي أمر متعلق بما يتم التفكير فيه مجتمعيا علي أنه امر يجب أن يتم التصرف وفقا إليه ، فالتطبيق العملي لسياسات الرعاية الاجتماعية وتفعيلها يضع في دائرة التمكين والمصداقية النقاش الدائر حول أن مجالات سياسات الرعاية الاجتماعية لها تبعات لصالح المجتمع

ولكن تناول تلك السياسات بالتحليل والبحث يزيد من هذا الصالح (حراره، ٢٠١٦، صفحة ٢٣٢ : ٢٣٣)، فإن عملية تحليل السياسة الاجتماعية تشمل جميع مراحلها ومستوياتها حيث انها تقع في إطار اهتمامات العلوم الاجتماعية بصورة عامة من خلال استخدام منهجية للبحث والتقويم ونماذج لتحليل السياسات التي تعتمد علي التحليل الكمي والكيفي في الاختيار بين البدائل المتاحه وهي عملية مهمه يشارك فيها المخطط الاجتماعي بمعارفه وخبراته وما يحصل عليه من بيانات ومعلومات وقياسه للتغيرات التي طرأت نتيجة لتطبيق سياسة الرعاية الاجتماعية ومشاركته في صنع وصياغة سياسة الرعاية الاجتماعية وذلك بهدف اصلاح تلك السياسات بما يحقق الأهداف ويجب ألا يقتصر تحليل السياسة الاجتماعية على المنظمات الحكومية بل يشمل كل القوى الاجتماعية خارج هذه المنظمات والخبراء والباحثين المتخصصين، ويركز تحليل السياسة الاجتماعية على كيفية تحقيق السياسة الاجتماعية لأهدافها وكيف يتم مقارنة السياسة والسياسات البديلة، حيث يعتبر تحليل السياسة تقييم نظام لكيفية مناقشة السياسة للمشاكل أو القضايا المستهدفة بشكل فعال وكيفية تحقيقها لاحتياجات الناس وتحقيقها لأهدافها (Kirst Ashman, Karen, 2007, p. 233)

وترجع أهمية تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية إلى ما يلي (السروجي، طلعت مصطفى، ٢٠٠٤، صفحة ٢٣٢) :

١- الوقوف على الآثار والتغييرات الناتجة عن تطبيق سياسات الرعاية الاجتماعية، بما يساعد في تحديد فعالية الرعاية الاجتماعية من تحقيق الأهداف، والتغيير في العمل الاجتماعي العام في المجتمع وتوجيهه.

٢- تساعد في إحداث تغييرات في سياسات الرعاية الاجتماعية القائمة، بما يساهم بصورة مباشرة في تدعيم فعاليتها في تحقيق الأهداف.

٣- يساعد في تحليل المضمون فيوفر دلالات كمؤشرات لقياس الآثار الناتجة عن تطبيق سياسات الرعاية الاجتماعية، وتفاعل وجهود الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية على تحقيق الأهداف.

٤- تساعد في صنع وصياغة سياسات رعاية اجتماعية جديدة، وتحديد القضايا التي يجب أن تركز عليها، وكذلك أساليب وإجراءات تحقيق الأهداف، وركائز وعناصر سياسات الرعاية الاجتماعية، وتحديد من المستهدفين من الرعاية الاجتماعية .

ب- أهداف تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية:

ليس الهدف من تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية فقط البحث عن السلبيات التي تعلقت بتلك السياسات، بل أن هدف تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية الوقوف عند نقاط القوة فيها لتعزيزها مستقبلاً والوقوف عند نقاط الضعف ومحاولة تداركها، وتوفير رأي علمي يمكن أن يستند إليه في الحكم على سياسات الرعاية الاجتماعية .

ويهدف تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية في المجتمع إلى تحقيق مايلي: (علي، ٢٠٠٣)

١- تحديد طبيعة تأثير تلك السياسات على الاحتياجات والمشكلات الملحة لجميع فئات المجتمع وما نتج عنها من تغييرات، سواء كانت تغييرات كمية أو كيفية في إطار ما صممت لتحقيقه، باستخدام مقاييس وما شابه لتحديد العلاقة بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة للخدمات والبرامج التي تتضمنها تلك السياسات مقارنة بالفوائد المباشرة وغير المباشرة لتلك السياسات.

٢- لفت انتباه المخططين والممارسين لكثير من الجوانب في تلك السياسات خاصة ما يتعلق منها بتحديد من يصنع القرارات، وأهدافها، والقطاعات المستهدفة، والأثر المتبادل بين تلك السياسات وغيرها من القوى المجتمعية، ما يعطي فرصة لتعديل تلك السياسات أو الاستفادة من العملية التحليلية في اقتراح سياسات بديلة تكون أكثر تحقيقاً للأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها.

٣- تحديد مدى ملائمة أدوات تنفيذ تلك السياسات لتحقيق الأهداف، سواء تعلقت تلك الأدوات بالتشريعات أو الإدارة ودورها في تنفيذ البرامج والمشروعات التي تتضمنها الخطط التي توضع لتحقيق أهداف تلك السياسات، بالإضافة لتحديد معوقات التنفيذ، ما يساعد المهنيين القائمين على تنفيذ البرامج والمشروعات على الابتكار والتجديد والمرونة في التنفيذ.

٤- تحديد مدى ملائمة سياسات الرعاية الاجتماعية موضع التحليل للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية السائدة في المجتمع، خاصة في حالة الظروف والتغيرات المفاجئة التي قد تواجه المجتمع كالفيضانات الكفيلة بتعديل تلك السياسات لتحقيق أهداف المجتمع في إطار ظروفه الطارئة، وإمكاناته المتاحة.

٥- تحديد الصعوبات الداخلية والخارجية التي قد تواجهها تلك السياسات في كافة مراحلها، سواء مرحلة الصياغة أو التنفيذ أو التقويم، بما يضمن المساهمة في إمكانية تلاشي تلك الصعوبات وتوفير أفضل ظروف

الاستخدام للموارد المتاحة أو التي يمكن إتاحتها، سواء كانت موارد بشرية أو مادية أو تنظيمية للارتقاء بمستوى الأداء وتحقيق الأهداف بما يتماشى مع مشكلات المجتمع وقضاياه الملحة.

٦- تحديد مدى ملائمة الأجهزة والنظم التنفيذية في المجالات المختلفة للرعاية النوعية والفئوية التي تتضمنها سياسات الرعاية الاجتماعية، والموجهة أساساً نحو تحقيق إشباعات بيئية، وتحديد مدى فاعلية تلك السياسات في تحقيق المساواة والمشاركة والعدالة الاجتماعية، ما يساهم في إعادة صياغة تلك السياسات بما يتماشى وما يتضح من ذلك.

٧- تقدير الجدوى الاجتماعية أو القيمة الاجتماعية لتلك السياسات في ضوء علاقاتها المتبادلة في المجتمع، من خلال تحديد الدرجة التي تحقق عندها السياسات موضع التحليل القيم والأهداف المتوقع منها تحقيقها، أي دراسة ما حققته تلك السياسات من أهداف وغايات، والكشف عن حقيقة التغييرات التي حدثت في الجوانب المادية والمعنوية، ومساهمة كل من الهيئات الحكومية والأهلية في المجتمع في تحقيقها.

يعتبر ممارسة تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية هدفا وجهدا كجزأ لايتجزأ من مهنة الخدمة الاجتماعية وذلك ما تم تكريسه في الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين وتعزيزه بقانون الأخلاقيات الذي يهدف الي مساعدة كل البشر في السعي خلف اشباع حاجاتهم الانسانية خاصة الاهتمام بحاجات وتمكين البشر من ذوي الاحتياجات الخاصة والمضطهدين والفقراء وهو امر تعكسه القيم التي تتعلق بمهنة الخدمة الاجتماعية التي تضمن سياسات رعاية اجتماعية فاعلة تنطلق من المهارات المهنية العامه من مشاركة ووضع هدف وتخطيط ومتابعه وصولا الي النظم الاجتماعية الاكبر حيث النتائج البعيده عن الفردية او العمل الفردي والارتجالي والتي تكون اقرب الي نظم تحقق الشروط الاجتماعية والقانونية التي تؤثر في حياة ملايين من البشر . (Cummins, Linda K., Katharine V. Byers, and Laura E. Pedrick, 2011, p. 8)

ثالثا: خصائص عملية تحليل السياسة الاجتماعية

يمكن توضيح خصائص تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية فى النقاط الآتية:

١- تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية موضوع أكاديمي دراسي بحثي . (Blakemore & and Louise Warwick-Booth, 2013, p. 1)

٢- تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية عملية منتظمة، تتناول تلك السياسات بشكل منتظم متكرر مع مرور الوقت، ما يسمح بزيادة واتساع الفهم لتلك السياسات، ورؤيتها في كل مرة يشكل مغاير لسابقاتها، ومعرفة أكتر عن تاريخها، وبما يمكن من فهم تبعاتها بشكل أعمق. (Barusch, Amanda Smith, 2009, p. 67)

ايضا من خصائص تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية مايلي : (حرارة، ٢٠١٧، صفحة ٩٦)

١- تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية يوجه العملية الخاصة بصناعة تلك السياسات.

٢- تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية عملية عقلانية تستند إلى متغيرات مثل القيم وجمع البيانات.

٣- تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية منهج علمي، ينتج المعلومات لدعم وترشيد عملية اتخاذ القرارات

٤- تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية عملية بحثية لخصائص وأهداف الأطراف المعنية بتلك السياسات.

٥- تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية عملية مفاضلة بين البدائل المتاحة أمام صانعي تلك السياسات.

رابعا: أنماط تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية :

هناك من يري بان تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية عملية تتخذ في ثلاثة انماط

كمايلي: (Drake:, Robert F., 2001, p. 133 : 134)

- حيث ان بعض المحللين لتلك السياسات ينصب تحليلهم صوب مبادئ وقيم تلك السياسات .

- في المقابل هناك اخرين يعملون بنتائج الامور وتبعاتها بمعني انهم يركزون في تحليلاتهم علي مقارنة نتائج سياسات الرعاية الاجتماعية .

- بينما هناك من يسعون الي المزج بين كل من تلك المكونات من اجل تحديد نتائج سياسات الرعاية الاجتماعية

- **كما أن هناك من يحدد هذه الأنماط في:** (Puentis-Markides, 2007, p. 83)

١- تنبؤي: لتوقع التأثيرات المحتملة التي قد تنجم عن تبني سياسة معينة .

٢- إلزامي: للإبلاغ عملية صنع القرار .

٣- وصفي او تفسيري: لوصف تأثيرات سياسة مطبقة بالفعل .

٤- تقيمي: أي تقييم ما إذا كانت السياسة مرضية في وضع مخرجات ونتائج السياسة .

خامسا: المبادئ الأساسية لتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية :

يتطلب تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية مراعاة مجموعة من المبادئ الأساسية يمكن عرضها علي النحو التالي (خليل، ٢٠١٠، صفحة ٢٨٣ :٢٨٤) :

١- تعدد العوامل وتباين أوزانها النسبية ، فلتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية ينبغي الرجوع الي عوامل كثيرة استراتيجية وثقافية واجتماعية ، ولاينبغي الاقتصار علي عامل واحد في التحليل والتفسير مهما كانت أهميته ويرجع ذلك لاعتبارين :

- تعقد سياسات الرعاية الاجتماعية وتشابك أبعادها .

- كلما تعددت عوامل التحليل التي تتناول سياسات الرعاية الاجتماعية كلما كان التحليل أقرب الي الحقيقة والواقعية .

٢- تطور البعد الزمني لسياسات الرعايه الاجتماعية فسياسات الرعاية الاجتماعية حلقات كسلسلة في المجتمع لايمكن فصلها عن بعضها البعض ، ومن ثم فسياسات الرعاية الاجتماعية :

- لها ذاكرة تاريخية .

- لها واقع حالي ، وهو عبارة عن شبكة قوي ومصالح وعلاقات تؤثر فيها وتتأثر بها .

- لها تأثيرات وتفاعلات تتعدي واقعها المحدود لتؤثر في المستقبل .

بمعني أنه لكي تفهم سياسات الرعاية الاجتماعية ينبغي الأخذ في الاعتبار الأبعاد التاريخية لتلك السياسات من ماضي وواقع حاضر ومستقبل .

٣- إطار تفاعل سياسات الرعاية الاجتماعية المكاني (المحلي والاقليمي والدولي) ، وفي هذا السياق توجد ثلاثة أطر أساسية لتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية :

- الإطار المحلي وهو الذي ينبع منه سياسات الرعاية الاجتماعية كحاجات أولية ، ويشكل البيئة الداخلية لتلك السياسات .

- الإطار الاقليمي وهو الذي ينتسب اليه الإطار المحلي ، ويؤثر فيه بدرجات متفاوته .

- الإطار الدولي وهو الإطار الكلي الذي تنشأ فيه سياسات الرعاية الاجتماعية كرد علي الحاجات القادمة من الإطار المحلي وهو الفاعل الأساسي في إنشاء تلك السياسات .

٤- إختلاف طبيعة التحليل وفقا لطبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة ومستوي الحريات المسموح بها داخل المجتمع

سادسا: متطلبات تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية : من متطلبات تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية ، **مايلي** : (السروجي، طلعت مصطفى، ٢٠٠٤، صفحة ٢٣٣)

١- التعرف على المؤثرين في المجتمع ومتخذي القرارات.

٢- القدرة على تحليل المشكلات الاجتماعية في إطارها التاريخي للتعرف على أثارها ومتغيراتها.

٣- تحديد التشريعات من قوانين وقرارات وغيرها، والتي ترتبط بقضايا سياسات الرعاية الاجتماعية خلال فترات تاريخية محددة.

٤- تحديد الفترة الزمنية للتحليل.

كما تتمثل متطلبات نجاح عملية تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية **في الأتي** : (خليل، ٢٠١٠، صفحة ٢٨٥)

١- تحديد نموذجاً واقعياً للتحليل، على أن تكون عناصره قابلة للقياس الكمي والكيفي، وأن يكون أكثر شمولاً لمتغيرات تلك السياسات.

٢- إدراك أهداف تلك السياسات وقيمها، والقضايا التي تتبناها، والمشكلات التي تتعامل معها في إطارها التاريخي، والحاجات المجتمعية التي تسعى لإشباعها ودرجة إلحاحها.

٣- الإلمام بالتغيرات داخل المجتمع، والعوامل التي أدت إليها كمسببات لحدوثها.

وفي الواقع ليس هناك متطلبات، أو شروط مرغوب فيها موحدة محددة، أو شهادة علمية ما، أو امتحانات معينة، أو مساقات مطلوبة في برامج ومناهج تعليمية، يجب على الشخص أن يحصل عليها أو يتقيد بها كي يكون محلل سياسة بما يؤدي إلى الاستدلال على من يحلل سياسات الرعاية الاجتماعية؟، وذلك لا يعني وليس مبرر لأن يقال أن المهارات والخبرات ليست ضرورية في هذا السياق، حيث أن معظم المهنيون الذين يعملون كمحللون لسياسات الرعاية الاجتماعية لديهم خلفيات في العلوم الاجتماعية، ولديهم كذلك اهتمامات متخصصة في بعض المجالات الجوهرية بتلك السياسات، وعدم وجود أساس علمي أو نظام تعليمي وحيد يشار له كمؤهل لتحليل تلك السياسات، جعل ميدان تحليل تلك السياسات ينتمي إلى تشابكية وتداخلية العلوم المختلفة، وأصوله وممارسته تعكس هذه التشابكية للتخصصات العلمية المتنوعة كذلك، وهو ما انعكس على محللي السياسات حيث يستعيرون ويبنون تكنيكات ومناهج يعتمد عليها في التحليل من مجالات وميادين متنوعة، وبسبب هذا التنوع الغني فإن تحليل السياسات يعتبر من الميادين المستمرة في التطور. (مهدلي، ٢٠٠١، صفحة ٢١)

يمتلك تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية نظاماً واسعاً من الطرق المنهجية التي تنبثق عن أسس علمية متنوعة، ولكل منها أغراضها واهتماماتها، وكافة تلك الطرق تقريباً تستخدم لوصف، وتفسير، وتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية وتأثيراتها، وبهذا المعنى فإن عملية تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية لا تمتلك نظرية للمعرفة أو أساليب منهجية خاصة بها، وإنما تعتبر ميداناً مهجناً من حيث الأساليب المنهجية، فما يحدد تلك الأساليب هدف الدراسة وبالتالي فإن أي قائمة لأساليب تحليل تلك السياسات تعتبر غير مكتمله ، **ومن الأساليب المنهجية المستخدمة في تحليل السياسات، مايلي :** (مهدلي، ٢٠٠١، صفحة ١٦ : ١٩)

١- تحليل الفعالية أو التكلفة:

تحليل الفاعلية أو التكلفة يتناول التكاليف المختلفة لسياسات الرعاية الاجتماعية المستخدمة في تحقيق النتائج المرغوبة لتلك السياسات، وهذا المنهج لا يهتم بمعرفة القيمة المالية لفوائد تلك السياسات، بقدر ما يهتم بمقارنة تلك التكاليف بغيرها من تكاليف السياسات الأخرى بحثاً عن السياسات الأقل تكلفة في تحقيق العائد المرغوب، بصرف النظر عن القيمة المالية للفوائد المتوقعة.

٢- دراسة الحالة:

الكثير من الدراسات التحليلية المتعلقة بسياسات الرعاية الاجتماعية يمكن اعتبارها دراسات حالة، ودراسات الحالة تنطوي على وصف منهجي وتفصيلي وتحليلي للمعلومات، ومن أمثلة تلك الدراسات كمثال دراسة تتعلق بمبادرة الحرب على الفقر، أو دراسة تتناول الجهود المقارنة بالدول الغربية لرعاية الأطفال والأسر .

سابعا: دور الأخصائي الاجتماعي المخطط في تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية :

يعتبر الاخصائيين الاجتماعيين الذين يعملون في مجالات الرعاية الاجتماعية المختلفه اكثر قدرة علي تحديد وتقدير حاجات المجتمع ودرجة شدتها وأساليب مقابلتها ، كما انهم اعمق معرفه بتشريعات المجتمع التي تحقق الرفاهية الاجتماعية وقدرات وامكانيات المجتمع ، ومن ثم يشاركون بفاعلية في رسم سياسات الرعاية الاجتماعية وتحليلها وتعديلها او ايجاد سياسات بديلة (حسن، ٢٠٢٢، صفحة ٤٦٢)

ولم يبدأ الاهتمام بدور الاخصائيين الاجتماعيين تحليلا وممارسة في سياسات الرعاية الاجتماعية او مشكلاتها الا في السبعينيات من القرن الماضي وذلك كان علي ايدي علماء الاجتماع الامريكان ، خاصة عندما بدأت الدوريات والمجلات العلمية المتخصصه في تلك السياسات بالتطرق لتحليل وممارسة تلك السياسات، وبدأ اهتمام وتركيز علماء الاجتماع الامريكان علي عملية تطبيق تلك السياسات ودراسة آثارها خاصة بعد ظهور مجلة Trans- Action والتي عنيت بسياسات الرعاية الاجتماعية ، ورغم اهتمام مهنة الخدمة الاجتماعية بسياسات الرعاية الاجتماعية الا انها في النهاية لم تول عملية تحليل وممارسة تلك السياسات الاهتمام الكافي وقد يرجع ذلك لعدة اسباب منها :

١- أظهرت الدراسات التي اجرتها الجمعية القومية للاخصائيين الاجتماعيين بأمريكا "NASW" بأن عددا لابأس به من الاخصائيين الاجتماعيين يعملون بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مكاتب أو إدارات تابعة للسلطات التشريعية ، ومن ثم فهم راضون تماما عن دورهم في صياغة أو اعداد تلك السياسات .

٢- الاعتماد الراسخ بان الاخصائيين الاجتماعيين جزء لايتجزأ من سياسات الرعايه الاجتماعية ، وان عملية ممارسة تلك السياسات شيء طبيعي لايستدعي تركيز الاهتمام عليه .

٣- ومن ناحية اخري اظهرت دراسة اجراها مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية بامريكا "CSWE" وغيرها من الدراسات أن قصورا شديدا في تعليم الخدمة الاجتماعية تجاه تحليل وممارسة تلك السياسات وخاصة ان شواهد الحال تؤكد علي ان زيادة تدريب هؤلاء الذين يمارسون تلك السياسات سوف ياتي بنواتج طبيعية علي اثار تلك السياسات ونواتجها النهائية . (ناجي، ٢٠١٢، صفحة ٢٠٢)

ويشارك الاخصائيين الاجتماعيين في تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية بصورة مباشرة ، ففي كل خطوة في سياسات الرعاية الاجتماعية دور للاخصائيين الاجتماعيين ومنظماتهم المهنية ، ويشارك الاخصائيين الاجتماعيين في تجميع المعلومات ذات الصلة الوثيقة بعمليات تلك السياسات وتوصيلها الي أصحاب القرار بما يشكل حلقة وصل بينهم وبين الجماهير المستفيده من خدمات وعائد سياسات الرعاية الاجتماعية. (خليل، ٢٠١٠، صفحة ٢٢٣)

ولايزال هناك الكثير من الاشياء التي يمكن ان تقدم بواسطة اخصائيين مهنة الخدمة الاجتماعية في عملية تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية حيث يلاحظ انه يعمل الاخصائيين الاجتماعيين علي تطوير اتجاهات البحث في الخدمة الاجتماعية ويقوموا بتوجيهها صوب تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية ، بحيث تكون القيمه من التحليل والتدخل الدعم لنمو الافراد والاسر والمنظمات والمجتمعات اكثر من كونه كمثال النقد لسياسات الرعاية الاجتماعية . (Cummins, Linda K., Katharine V. Byers, and Laura E. Pedrick, 2011, p. 227 : 228)

ثامنا : النهج القائم علي الحقوق لتحليل السياسات : (Gabel, Shirley Gatenio, 2016, p. 5 : 12)

يرشد النهج القائم علي الحقوق الاخصائيين الاجتماعيين الي كيفية دمج مبادئ حقوق الانسان في ممارسات الخدمة الاجتماعية بهدف تطوير استجابات طويلة وقصيرة المدي للقضايا الاجتماعية الراهنة بما يعزز حقوق الانسان ، فحقوق الانسان جزء لايتجزأ من التمتع بالحياة البشرية وحمايتها ،وتحقيق التقدم البشري ، وحماية كرامة الانسان ، وتعزيز الامن الانساني ، ويختلف نهج حقوق الانسان عن نهج الاحتياجات الاساسية اختلافا جوهريا ، يتمثل احد الفروقات الرئيسية في ان نهج الاحتياجات الاساسية لايحدد بالضرورة المسئولية عن تلبية الاحتياجات ، بينما في النهج القائم علي الحقوق يسند الحق لاصحابه الذين يطالبون بحقوقهم من الجهات المسؤولة ، وهناك فرق رئيسي آخر بين النهجين وهو ان نهج الاحتياجات الاساسية قد يعترف او لا يعترف بأنماط التهميش ، في حين يهدف النهج القائم علي الحقوق الي التغلب بشكل مباشر علي التهميش من خلال تقاسم اكثر عدالة للموارد والسلطة ، والنهج القائم علي الاحتياجات عادة مايحدد اهدافا برنامجية وغالبا مايقاس نجاح تدخلات السياسة من خلال تحقيق هذه الاهداف ، في حين يقاس نجاح تدخلات السياسة او البرامج في النهج القائم علي الحقوق مقابل الإعمال التدريجي لحقوق الانسان حيث يتم تقييم قرارات وإجراءات وسلوك النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية

والمؤسسية والفاعلين من خلال مساهمتهم في إعمال الحقوق ، وتتمثل خطوات تحليل السياسة وفقا لهذا المدخل فيما يلي :

١- تحديد القضية / المشكلة الاجتماعية :

(أ) تحديد الحقوق التي انتهكتها المشكلة الاجتماعية او تعرضت للخطر باستخدام :

- القوانين والصكوك الدولية والاقليمية لحقوق الانسان .
- الدساتير والقوانين والانظمة الوطنية .
- السياسات الداخلية التي تعالج او تؤثر علي القضايا الاجتماعية .

(ب) صياغة القضية /المشكلة الاجتماعية في اطار قائم علي الحقوق

٢- وضع سياق للقضية / المشكلة الاجتماعية :

(أ) ماهو اصل المشكلة الاجتماعية ؟ كيف استجاب المجتمع لقضية اجتماعية تاريخيا ؟

(ب) هل كانت هناك عواقب غير مقصودة لاستجابات السياسات للمسألة الاجتماعية ؟ قم بوصفهم وكيف تم التعامل معهم ؟

(ج) تحديد أصحاب المصلحة وأصحاب الحقوق والمكلفين بالمسئوولية وأدوارهم .

(د) من الذي يستفيد من السياسة كما هي ؟ ومن يخسر؟

(هـ) ماهي الطرق التي أدت بها السياسات التي تؤثر علي أصحاب الحقوق الي تهميش السكان ؟

(و) ماهي الطرق التي تؤثر بها السياسة علي اعمال حقوق الانسان خارج نطاق السياسة ؟ كيف تؤثر السياسات في المجالات الاخري علي اعمال الحقوق التي تعتزم السياسة الحالية معالجتها ؟

٣- تحليل البعد / الأبعاد وفقا لمبادئ حقوق الانسان الشاملة المتمثلة في المشاركة والمساءلة وعدم التمييز والمساواة .

(أ) المشاركة :

- يجب أن تسعي برامج الحماية الاجتماعية الي ضمان الاستماع الي أصحاب الحقوق والمكلفين بالواجبات في كل مرحلة من مراحل عملية الحماية الاجتماعية بدءاً من تحديد المشكلة الاجتماعية وحتي تقييم البرنامج ، يجب إيلاء اهتمام خاص لاعطاء صوت لأولئك الذين تم تهميشهم تاريخيا بسبب العرق أو الجنس أو اللغة ، وإضفاء الطابع المؤسسي للتعبير حتي يمكن تغيير علاقات القوة من خلال كل من عملية صياغة السياسات وتنفيذها .
- كيف يشارك أصحاب الحقوق في عملية صنع السياسات ؟ بأي الطرق لايتم تضمين أصوات أصحاب الحقوق في عملية صنع السياسات ؟

(ب) المساءلة :

تتحمل الدولة مسؤولية تنفيذ القوانين والسياسات والبرامج التي تعزز إعمال حقوق الإنسان في البلاد ، يجب أن تكون المعلومات في المتناول ويجب ان تكون عمليات صنع القرار شفافة ، ويجب أن يتحمل صانعوا السياسات والإداريون وغيرهم من المشاركين في صياغة السياسات وتخصيصها المسؤولية عن قراراتهم وإجراءاتهم من خلال عمليات محددة بوضوح للأشخاص الذين يلتمسون الإنصاف عندما يعتقدون أن حقوقهم قد انتهكت فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية .

- هل سنت الدولة تشريعات وسياسات وبرامج لمعالجة القضية الاجتماعية ؟
- هل هذه الجهود في الموعد المحدد ؟ اذا لم يكن كذلك ، فلماذا ؟
- هل تجعل الدولةالمعلومات متاحة ويمكن الوصول اليها في الوقت المناسب حول التقدم المحرز في جهودها لمعالجة قضية اجتماعية محددة ؟
- إذا شعر المواطنون أنهم حُرموا من المساعدة ظلماً فهل عملية الطعن في القرار موثوقة وبدون تداعيات ؟
- هل آليات المساءلة موجودة مع مسؤولية التنفيذ واضحة ومتاحة للمدخلات من جميع المواطنين ؟

(ج) عدم التمييز والمساواة :

تتطلب هذه المبادئ من الدولة التأكد من أن القوانين والسياسات والممارسات المتعلقة بالحماية الاجتماعية غير تمييزية ، وأن الأولوية تمنح لحماية أكثر شرائح السكان ضعفا ، ويجب أن تكون برامج الحماية

الاجتماعية متاحة لجميع الأشخاص بما في ذلك النساء والأطفال والأشخاص ذوي الاعاقة ...وفي جميع مراحل البرنامج.

٤- التوصيات :

وضع توصيات السياسة لحل المشكلة الاجتماعية / تحديد المشكلة مذكور أعلاه من شأنها تعزيز إعمال مبادئ حقوق الانسان .

خاتمه :

لقد تناول هذا البحث الجوانب الأساسية المرتبطة بتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية، بدءًا من تحديد أهدافها وأهميتها، وصولاً إلى الأساليب والأدوات المستخدمة في تحليلها، كما أُلقي الضوء على الدور المحوري الذي يلعبه الاخصائي الاجتماعي (المخطط) في تحديد أبعاد هذه السياسات وتقييمها على أسس علمية .

المراجع

المراجع العربية :

١- السروجي، طلعت مصطفى. (٢٠٠٤). السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة. القاهرة: دار الفكر العربي.

٢- السروجي، طلعت مصطفى. (٢٠١٣). التخطيط الاجتماعي "نظريات ومناهج". الإسكندرية،: المكتب الجامعي الحديث.

٣- حرارة، أمير فايد دياب. (٢٠١٧). تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية للأسرى المحررين في فلسطين خلال الفترة " ١٩٩٤م- ٢٠١٤م، رسالة دكتوراه غير منشورة. مصر: كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٤- حراره، أمير فايد دياب. (٢٠١٦). مقدمة في تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية. مصر: مجلة الخدمة الاجتماعية (الجمعية المصرية للاخصائيين الاجتماعيين).

٥- حسن، نصره علي. (٢٠٢٢). تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية. المجله العلمية للخدمة الاجتماعية العدد السابع عشر المجلد الثاني.

٦- خليل، منى عطية خزام. (٢٠١٠). العولمة والسياسة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

٧- علي، ماهر أبو المعاطي. (٢٠٠٣). السياسة الاجتماعية "أسس نظرية ونماذج عالمية وعربية ومحلية". القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

٨- مهدلي، محمد محمود. (٢٠٠١). ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط للتنمية. الإسكندرية: بدون.

٩- ناجي، احمد عبد الفتاح. (٢٠١٢). سياسات الرعاية الاجتماعية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

المراجع الاجنبية :

10- Barusch, Amanda Smith. (2009). Foundations of social policy "Social Justice in Human Perspective". Canada.

11- Cliff Alcock, Edwin Griggs and Guy Daly.(2000). Introducing Social Policy, London, Pearson Education.

12- Cummins, Linda K., Katharine V. Byers, and Laura E. Pedrick. (2011). Policy Practice for Social Workers New Strategies for A New Era. Boston.

13- Drake:, Robert F. (2001). the principles of social policy. New York: Palgrave.

14- Gabel, Shirley Gatenio. (2016). A rights-based approach to social policy analysis. New York: Springer.

15- Puentis-Markides, J. (2007). Policy analysis and decision making with emphasis on chronic and non-communicable diseases. In Health Policies and Systems Conference .

16- Blakemore, Ken ; and Louise Warwick-Booth.(2013) Social policy: An Introduction second edition,British library,London.

17- Karen .Kirst-Ashman(2007): Introduction to Social Work and Social Welfare: Critical Thinking perspectives, second edition, Thomson Brooks\Cole. U.S.A,